إذا تكلَّم المرء في غَير فنه أتى بالعجائب

المغامسي وأخبار الآحاد:
شذوذُ عن سبيل أئمة الحديث، وتحكيمُ للعقل في السُّنّة، وتلبيسّ على الأمُة

بقلم

خالد التميمي

إذا تكلَّم المرء في غير فنِّه أتى بالعجائب ...
المغامسي وأخبار الآحاد ... شذوذٌ عن سبيل أئمة الحديث، وتحكيمٌ للعقل في السُّنَّة، وتلبيسٌ على الأمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل طاعته من طاعته، فقال سبحانه: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:
فإن الكلام في أخبار رسول الله ﷺ ليس ميدانًا للخواطر، ولا موضعًا لإطلاق العبارات المجملة التي تفتح أبوابًا من الباطل لا يدري قائلها أين تنتهي.

والمقالة التي نُقلت عن الشيخ صالح المغامسي في أحاديث الآحاد ليست زلةً يسيرة في اصطلاح حديثي، بل تتضمن أصلًا يجب كشفه ورده: وهو توهين حجية الخبر النبوي الصحيح بجعل "العقل" بعد ثبوت الخبر ميزانًا مستقلًا لقبوله أو رده.

وهنا موضع الفصل الذي لا يحتمل التلبيس:

السند ليس هو السنة، والمحدِّث ليس مشرِّعًا، والرواة لم يصنعوا حديث رسول الله ﷺ؛ وإنما نقلوه، وأئمة الحديث لم ينشئوا الوحي، وإنما بذلوا غاية طاقتهم في تمييز الثابت عن غير الثابت.

فإذا ثبت الخبر عن رسول الله ﷺ بالطريق الذي اعتبره أئمة هذا الشأن، لم يبق لأحد أن يقول: أعرضه بعد ذلك على عقلي، فما قبله عقلي قبلته، وما استنكره رددته.

فإن العقل حينئذ لم يعد آلةً للفهم، بل صار حاكمًا على الوحي.

وهذه هي الآفة.

وأما قول القائل إن [السند طغى] حتى دخلت أحاديث [من الصعب جدًا نسبتها إلى رسول الله ﷺ], ثم يجعل المخرج من ذلك عرض الحديث على العقل، ففيه خلط بين بابين عظيمين:

باب ثبوت الحديث، وباب فهم الحديث.

فأما ثبوته فله أئمته وقواعده: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، وانتفاء الشذوذ والعلة، وجمع الطرق، والنظر في الاختلاف، والترجيح بين الروايات.

وأما فهمه فباب آخر تُجمع فيه النصوص، وتُعرف دلالات الألفاظ، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ.

أما أن يصح الحديث عند أئمة النقد ثم يأتي متأخر فيقول: لا يقبله عقلي؛ فهذه ليست زيادةً في علم الحديث، بل نقضٌ لأصل التسليم للرسول ﷺ من خارج علم الحديث كله.
والله جل وعلا لم يقل للمؤمنين: إذا جاءكم عن رسولي خبر صحيح فاعرضوه على عقولكم.
بل قال سبحانه وتعالى:
{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} ، ...
ثم تأمل وتدبر قوله: {وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.
وقال جل وعلا: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} ، وقال سبحانه: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}.
وقال تبارك وتعالى : {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}.
فأين في هذه الأصول المحكمة أن للعقل الشخصي حقَّ النقض بعد ثبوت الخبر عن الرسول ﷺ؟
ثم إن تقسيم السنة إلى متواتر وآحاد وصف لطريق النقل، لا تقسيم لها إلى وحي وغير وحي.
وهذه من أعظم الحقائق التي ينبغي إظهارها.

فالحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ فهو من خبره وسنته، سواء نقله في طبقة من طبقاته واحد أو أكثر، وإنما يقع البحث العلمي في درجة إفادة الخبر للعلم وشروط ذلك، وهذه مسألة معروفة بين أهل الأصول والحديث؛ أما وجوب قبول الخبر الصحيح والعمل به والاحتجاج به في الدين فشيء آخر.

وقد بعث رسول الله ﷺ أفرادًا من أصحابه إلى الأمصار يعلمون الناس دينهم ، وبعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن ، وكان الصحابي يأتيه خبر الصحابي عن رسول الله ﷺ فيقبله متى ثبت عنده.

بل من أعظم الشواهد ما وقع لأهل قباء حين جاءهم رجل يخبرهم بتحويل القبلة، فتحولوا وهم في الصلاة من جهة بيت المقدس إلى الكعبة بخبر واحد.

فلو كانت العقيدة والشريعة لا تثبتان بخبر الواحد الصحيح، أو كان لكل أحد بعد ثبوته أن يعرضه على عقله، لكان أولى الناس بهذا الاحتياط أصحاب محمد ﷺ ، ولكنهم كانوا أعلم الأمة بحقيقة قول الله:
{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}.

وقد قرر ابن القيم رحمه الله هذا الأصل تقريرًا بالغًا، واستدل بتحول أهل قباء بخبر الواحد، وبيّن أن تلقي الأمة للخبر بالقبول من أقوى القرائن على صدقه.

والأدق من ذلك أنه رحمه الله رد بنفسه الشبهة التي قد يتشبث بها قائل هذه المقالة؛ ففرّق بين قول أهل الحديث: [هذا حديث صحيح]
وبين قولهم: [إسناده صحيح]
فصحة الإسناد وحدها لا تمنع وجود علة أو شذوذ، ولذلك لم يكن أئمة الحديث كما يتوهم بعض الناس آلاتٍ تعدُّ الرجال الثقات ثم تختم على الحديث بالصحة! ....
بل كانوا أئمة نقد، يعرفون أوهام الثقات، ويجمعون الطرق، ويقارنون الألفاظ، ويميزون المحفوظ من الشاذ، والمرفوع من الموقوف، والموصول من المرسل، ويكشفون من العلل ما تخفى أسبابه على غير الجهابذة.
فمن زعم أن المحدثين [طغى عندهم السند] فقد وصف منهجًا غير منهجهم، ثم حاكمهم إلى هذا الوصف الذي صنعه هو.

والعجب كل العجب أن يُراد إصلاح علم الحديث بما هو أدنى منه! ..... فعلم العلل الذي بناه أمثال شعبة ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، علم بالغ الدقة في نقد الرواية سندًا ومتنًا، ...
ثم يأتي بعد القرون من يجعل [استصعاب نسبة الحديث إلى النبي ﷺ] ميزانًا!
استصعبه مَن؟
وبأي علم؟
وبأي قاعدة؟
وبأي برهان؟
وهل عقول الناس ميزان واحد لا يختلف؟
وكم من أمر استنكره عقل رجل واستحسنه عقل آخر؟
وكم من حقيقة استبعدتها أجيال ثم انكشف لهم وجهها؟

فإذا جُعل مجرد الاستبعاد العقلي بابًا لرد الحديث الصحيح، لم تبق سنة مستقرة؛ لأن ما يقبله عقل هذا قد يرده عقل ذاك، وما يستبعده جيل قد لا يستبعده آخر.....
وهنا يتحول الدين من اتباع الرسول ﷺ إلى اتباع سلسلة لا تنتهي من الأذواق البشرية.

ولهذا كان ابن القيم رحمه الله من أعظم من نقض أصل تقديم العقل على النقل، ولم يكن نزاعه في إلغاء العقل، حاشاه؛ وإنما في وضع العقل في مرتبته التي خلقه الله لها:
"العقل الصريح يفهم الوحي ويشهد له، ولا ينسخه".
فلا تعارض بين نقل صحيح وعقل صريح، وإنما يقع التعارض بين نقل لم يثبت، أو فهم للنقل لم يصح، أو شبهة عقلية ظن صاحبها أنها برهان.
وهذا هو التحقيق.
ثم إن إطلاق عبارة [أحاديث الآحاد صناعة بشرية], عبارة موهمة يجب ردها وتصحيحها.

نعم، الرواية البشرية من حيث النقل تحتمل الخطأ قبل التثبت؛ ولهذا نشأت علوم الإسناد والجرح والتعديل والعلل.
لكن الحديث الصحيح ليس "صناعة" للرواة.
فالرواة نَقَلَة لا مُنشئون.
والمحدثون نُقَّاد لا مشرِّعون.
والإسناد طريق إثبات لا مصدر تشريع.
والمصدر هو رسول الله ﷺ الذي قال الله فيه:
{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}.

فالخلط بين بشرية الناقل وبشرية المنقول مغالطة عظيمة...
ولو اطرد هذا المنطق لقيل في كثير من الدين الذي وصل إلينا بالنقل: إن طريق نقله بشري، فهو قابل للرد بالعقل!

وهنا يعرف اللبيب إلى أي باب خطير تقود هذه العبارة.
وليس معنى ذلك أن كل ما رُوي بإسناد يُقبل، ولا أن كل خبر آحاد يفيد درجة واحدة من العلم؛ فهذا لم يقله المحققون.
بل قال ابن القيم رحمه الله في تقرير بالغ الدقة إن خبر الواحد تختلف أحواله بحسب الأدلة والقرائن؛ فقد يجزم بصدقه، وقد يترجح، وقد يتوقف فيه، وقد يعرف خطؤه.
فهذا هو النقد العلمي.
أما أن يثبت الخبر ثم يُنشأ فوق قواعد المحدثين ميزان اسمه [ما يقبله عقلي وما لا يقبله], فهذا ليس من علم الحديث في شيء.

ولذلك فالقضية ليست دفاعًا عاطفيًا عن الصحيحين، ولا تقديسًا للبخاري ومسلم رحمهما الله؛ فالعصمة لرسول الله ﷺ فيما يبلغه عن ربه، لا لأحد بعده.

ولكن الأمة تلقت صحيحيهما بالقبول، وبلغ الكتابان من التحقيق والنقد والمراجعة منزلةً لا يجوز معها أن يتناول المرء أحاديثهما بمنهج الاستبعاد والذوق، بل من ادعى علة في حديث معين فعليه أن يأتي بعلة حديثية معتبرة، وأن يسلك طريق أهل هذا الفن.

أما [لا أستطيع أن أنسب هذا إلى الرسول ﷺ لأن عقلي يستبعده], فليس علةً عند البخاري، ولا مسلم، ولا أحمد، ولا علي بن المديني، ولا أبي حاتم، ولا الدارقطني.

إنها علة في فهم المعترض حتى يقيم البرهان على خلاف ذلك.
وقد أحسن العلامة المجدد الشيخ ابن باز رحمه الله في حسم هذا الباب حين قرر أن أهل السنة يحتجون بخبر الآحاد الصحيح في العقائد وغيرها، وأن الطعن في ذلك غلط عظيم.

فالواجب على -المغامسي- أن يراجع هذه المقالة مراجعة صريحة، لا أن تُكسى بألفاظ "التجديد"
و "النقد" ؛ فإن السنة أجلُّ من أن تصبح حقل تجارب لنظريات عقلية غير منضبطة.

ونحن لا ننازع أحدًا في استعمال العقل.
بل نقول:
استعمل العقل كله.
استعمله في التحقق من ثبوت الحديث.
واستعمله في جمع طرقه.
واستعمله في معرفة علله.
واستعمله في فهم ألفاظه.
واستعمله في جمعه مع بقية النصوص.
واستعمله في دفع التعارض المتوهم.

ولكن لا تستعمل نعمة العقل التي وهبك الله إياها في إنشاء محكمة فوق كلام رسول الله ﷺ بعد أن ثبت أنه كلامه.... فهنا ينتهي الاجتهاد ويبدأ التسليم.

والمشكلة ليست في خبر الآحاد؛ وإنما فيمن يريد أن يجعل آحاد العقول حاكمة على أخبار الرسول ﷺ،
وشتان بين نقد الرواية بقواعد العلم، وبين نقض الرواية باستحسان العقل.

الأول : منهج أئمة الحديث.
والثاني : باب إذا فُتح لم يقف عند حديث ولا باب من أبواب الدين.
فالسلامة كل السلامة فيما كان عليه أصحاب محمد ﷺ وأئمة الهدى:
صحِّح النقل، ثم افهمه، ثم سلِّم للرسول ﷺ.
ولا تعكس القضية فتقول:
أعرض كلام الرسول ﷺ على ما استحسنه عقلي، فإن وافقه قبلته!
فإن الله لم يرسل عقولنا حاكمةً على رسوله، وإنما أرسل رسوله ﷺ هاديًا لعقولنا وقلوبنا وأعمالنا.
والله تعالى يقول:
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}.
وهذه آية لو وعاها العبد حق الوعي، كفته في هذا الباب كله.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.